## حزب الدعوة يشعل "حرب الملفات"

# نوّاب: لن نقف مكتوفي الأيدي حتى لو نجا المالكي من المساءلة

**قالت الكتلة الكردستانية في مجلس النواب انها لن تقف مكتوفة الأيدي في حال نجح رئيس الحكومة نوري المالكي بالبقاء في السلطة بعد الاستجواب، ولم تستبعد ان يكون انسحابها من الحكومة احد الخيارات التي ستحددها قيادة التحالف. في الوقت الذي اعلن مصدر من حزب الدعوة ان رئيس الوزراء سوف يكشف في جلسة الاستجواب اذا ما تمت عشرة ملفات ستسهم في "إنهاء أطراف أربيل سياسياً وقانونياً وشعبياً".**

□ المدى / صباح الخالدي

فقد شدد النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه على إصرار الكتل على المضي في استجواب المالكي عاداً إياه حقاً ديمقراطيا كفله الدستور. وقال في تصريح (للمدى) "ان الاستجواب ليس نهاية المطاف، خاصة وان لدينا ملاحظات على اداء الحكومة، ولو نجح الاستجواب وتم سحب الثقة فذلك لا يعني نهاية المشاكل الكثيرة العالقة في مسيرة العملية السياسية التي نسعى جميعا إلى وضع الحلول المناسبة لها والمضي بها في سبيل بناء العراق من قبل كل مكوناته السياسية".

وحول تصريحات مصدر في حزب الدعوة عن طرح ملفات من قبل رئيس الوزراء "تنهي أطراف أربيل سياسياً وقانونياً وشعبياً" بحسب المصدر، فقد قال شوان محمد طه ان الحكومة لو كانت تمتلك ملفات كهذه فلماذا تحتفظ بها ولم تطرحها وانتظرت الاستجواب لتكشف عنها.

وأضاف طه اننا في التحالف الكردستاني تعودنا على تهديدات واتهامات كهذه من قبل دولة القانون ومنها اتهامنا بالانفصال والتآمر، كما الاتهامات الموجهة ضد القائمة العراقية، وهي تهم جاهزة وليست بالجديدة ولن تثنينا عن المضي مع الكتل الاخرى في العملية السياسية نحو الاستجواب وممارسة حقنا الدستوري الديمقراطي. وأنهى طه حديثه للمدى بتساؤله: لماذا كل هذه التهديدات لو كان الطرف الاخر واثقاً من سلامة موقفه.

اما النائبة سهاد العبيدي "من كتلة الحل" فقد أيدت فكرة إجراء إصلاحات من أجل حل الخلافات وتجاوز المعوقات التي تشوب العملية السياسية. وقالت في تصريح (للمدى) "نحن ضد التصعيد الاعلامي من اية جهة كانت، ولا نؤيد الاستمرار في "حرب الملفات" لأن أي تصعيد للموقف من شأنه تأجيج الشارع في هذه المرحلة الحذرة التي يعيشها البلد خاصة مع تردي الوضع الاقتصادي الذي ينتظر بعض التجار استثماره واستغلاله في رفع الأسعار وخلق الأزمات الاقتصادية لإيذاء الشعب العراقي".

وأضافت العبيدي "ان الاتهامات المتبادلة في الإعلام لا تخدم أطراف العملية السياسية بل هي تصبّ لصالح أعداء الوطن، لذا على جميع الأطراف الانتباه لخطورة الموقف والتصريحات التي تطلقها والأفضل لها اللجوء الى الصيغ الديمقراطية التي كفلها الدستور والاحتكام له بدلا من تبادل التهم في الفضائيات ووسائل الاعلام المختلفة".

وتعليقا على تأكيد التحالف الكردستاني بعدم وقوفه مكتوف الأيدي في حال نجح المالكي بالبقاء في السلطة بعد الاستجواب، قال النائب حميد بافي من التحالف المذكور في تصريح لـ (المدى) ان الشعب العراقي بكل مكوناته حارب النظام السابق من اجل الوصول الى الديمقراطية وايجاد نظام اتحادي يحكم حسب الدستور. وحتى لو لم نستطع سحب الثقة من رئيس الوزراء بواسطة الآليات الدستورية فلن نقبل سياسته المتمثلة بالتفرد ولن نرضى بحصر جميع الصلاحيات بشخص واحد.

وأضاف البافي "نطالب بالتوازن في مؤسسات الدولة وتوزيع الصلاحيات حسب القانون والدستور الذي اقره جميع العراقيين" واشار الى ان الحكومة الحالية اوجدت الكثير من الازمات في مجال الخدمات والكهرباء والماء والصحة.

اما بشأن الملفات التي سوف يعلن عنها رئيس الوزراء ضد خصومه السياسيين خلال الاستجواب فشدد النائب الكردي على ان هذا التصريح بحد ذاته يعد عاملا اضافيا لدى المكونات السياسية للمضي في عملية الاستجواب وسحب الثقة عن رئيس الحكومة. وقال البافي "لو كان رئيس الوزراء يمتلك ملفات كهذه كان الاجدر به عدم الاحتفاظ بها والتستر عليها بل طرحها وتحديد المقصرين ليتم محاسبتهم وفق القانون والدستور، وانني ارى ان تصريحات كهذه لا تخلو من نية التهديد للنواب والكتل السياسية المشاركة في الحكم".

وأوضح البافي في ختام تصريحه الى ان ذلك لم يعد الأسلوب الناجح لادارة الدولة وقال "اليست هناك ديمقراطية وحق دستوري على الجميع العمل بهما بدلاً من التهديد والوعيد سبيلاً لحل كل المشاكل".

وكان مصدر من حزب الدعوة لم يكشف عن اسمه قد أعلن في تصريح صحفي ان رئيس الوزراء سوف يكشف في جلسة الاستجواب اذا ما تمت عشرة ملفات ستكون فيها "نهاية أطراف أربيل سياسياً وقانونياً وانه لم يكن ينوي فعل ذلك ولكنه أضطر بعد ان تيقن ان الأطراف المعارضة لبقائه في السلطة لن تتراجع عن مطلبها بسحب الثقة عنه".

وعلى الصعيد نفسه ذكر رئيس كتلة الاحرار في مجلس النواب بهاء الاعرجي في تصريح صحفي عدم مشاركة كتلته في استجواب رئيس الوزراء، الا انه أكد "انهم ملتزمون بالتصويت على سحب الثقة المرهون بقدرة الكتل السياسية المعارضة للمالكي على تقديم (١٢٤) صوتا في البرلمان بهذا الشأن".

## عالم آخر

▪ سرمد الطائي

### بغال القرن ٢١ وقصص النجاح العراقية

لقد تم إدخال أول محطة لتشغيل الموبايل في العراق عام ٩٨ عبر التهريب على ظهور البغال من تركيا الى السليمانية. انها قصة شيقة تتحدث عن اللقاء الاول بين العراق المحاصر وطلائع القرن ٢١، اي عصر المعلوماتية. وحين يسردها خبير شاب تحسده على سعة اطلاعه، فإنها تكون شيقة اكثر.

ديار احمد خبير في المجال الطبي، لكنه وجد الوقت الكافي للحصول على خبرات معقدة ليس في مجال الاتصالات والمعلوماتية وحسب، بل اصبح احد الخبراء المهمين في سوق الاتصالات في الشرق الاوسط، وهو اليوم المدير التنفيذي لشركة اسيا سيل للاتصالات النقالة.

كنت بين الحين والاخر اتصل به كي ادردش معه ليس حول اسيا سيل ومشاكلها مع الحكومات الفدرالية والاقليمية، بل احاول ان افهم منه موضوعات شائكة لا تتطرق اليها الصحافة كثيرا من قبيل: لماذا ظل الانترنت بطيئا؟ لماذا لا تصبح لدينا بنية تحتية مثل الاردن او حتى قطاع غزة؟ وقد انجزنا معه مواد صحفية جيدة في هذا المجال عبر عدة سنوات، توغلنا خلالها في ألغاز الكابل الضوئي ونقل الميغابايتات وضرائب الحكومة غير المبررة وسواها. لكن ديار في كل تلك الحالات لم يكن يقبل بأن يظهر اسمه. كنت اقول "نقلا عن خبير عراقي بارز في مجال الاتصالات" وكثيرا ما اتصلت بي محطات تلفزيونية تبحث عن هذا "الخبير" لاستضافته، فأخبره ويظل مصرا على "طمس" هويته، بسبب حساسية موقعه الوظيفي وانشغالاته.

وحين تواجدنا في السليمانية خلال ورشة تدريب تتعلق بالإعداد لتلفزيون المدى، وجدنا انفسنا ضيوفا عنده في احدى حدائق المدينة الغناء. واكثر ما يجعل المرء فرحا هو التخلص من حديث السياسة والاطلاع على اخر تطورات الاستثمار في مجال المعلوماتية في المنطقة والعراق. وديار نموذج لرجل الأعمال الشاب المليء بالمعرفة، والذي يعطيك "عشر مانشيتات" في الدقيقة لأنه يعرف بالغريزة، عن ماذا تبحث أسئلتك.

الحديث عن المستقبل كان حاضرا بألم، وهو يشعر ان شركته والخبراء العراقيين من كل القوميات الذين يعملون معه، قادرون على التقدم بسرعة. لكن اشياء كثيرة تعرقل المسار. الا انه يردد: تعودنا على العمل في اصعب الظروف. ويسرد على نحو مثير كيف غامرت اسيا سيل عام ٩٨ بخرق ٤ حصارات. حصار يفرضه المجتمع الدولي على خلفية ازمة الكويت، وحصار تفرضه تركيا وآخر من ايران، وحصار اخير نسجته اجواء الحرب التي نشبت يومذاك بين الكرد انفسهم. لكن مغامرا من طراز فاروق ملا مصطفى كما يقول ديار، كان يتلذذ بإنشاء اول شركة موبايل في العراق حتى لو اضطر الى تهريبها على ظهور البغال عبر الجبال الفاصلة بين تركيا والعراق.

مثل رجل الأعمال هذا يمنحك عشر قصص صحفية صالحة للنشر، وحين تطلع عليها تتألم لأن الصحافة انشغلت بالسيدة عالية نصيف والسيد حسن السنيد، ولم تأبه بالحكايات المفيدة والمعلومات التي تهم خصوصا شريحة الشباب العراقيين الذين يمثلون واحدا من اكبر اسواق المعلوماتية في المنطقة.

متى نبني علاقة صحيحة بين الصحافة وطبقة رجال الاعمال في بلادنا، كي تنشأ بالتالي علاقة صحيحة بين المستهلك والمنتج؟ هذا احد امراض الميديا العراقية ولا شك. فالصحفيون لدينا يستسهلون اجراء اتصال هاتفي بنائب عن العراقية واخر عن دولة القانون لافتعال "عركة سياسية" وبثها للجمهور. اما التوغل في عالم البزنس وحركة رؤوس الاموال واولويات المستثمرين، واستخراج قصص تهم اكثر من شريحة، فإن هذا يحتاج الى جهد ومزاج لا تمتلكه صحافة هي في الغالب محبطة ومحاصرة بألف حرب وحرب.

إنني أقارن هنا بين منجزات القطاع الاهلي ومنجزات الحكومة. القطاع الأهلي مستعد لاستخدام البغال في نقل محطة هاتف لكسر الحصار الدولي، اما القطاع الحكومي فينفق المليارات بمعونة اقوى دول العالم الحليفة، ولا يخرج لنا الا بشارع رديء ورصيف طيني اللون ومحطة كهرباء تتوقف عن العمل بعد شهر من تشغيلها. لماذا لا تمنحون كل شيء للقطاع الخاص، وتخلصونا؟ لماذا لا نقوم بخصخصة قطاع الأمن نفسه يا ترى؟ والى متى سنتعايش مع فشل الحكومة المزمن؟

اسرد حكاية ديار وادرك انها حكاية جيل كامل اختبر اصعب الاوقات واستطاع ان يحقق منجزات لافتة. واذ تفرح ان لدى ديار "وطنا" يوفر له الحد الادنى من الحماية، فإنك تتألم لألف ديار لم نقم بحمايتهم فهاجروا وخسرناهم وبقينا نشهد نقصا حادا في الكفاءات.

# العراقية: "الإصلاحات" مضيعة للوقت وتملص من حل الأزمة

عاشور

□ بغداد/المدى

اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، امس الأربعاء، دعوات الإصلاح التي أطلقها رئيس الحكومة نوري المالكي بمثابة "صفقات مؤقتة" للخروج من الأزمة، لافتة إلى أنه لا فائدة منها إذا لم يتم تشخيص أسباب الأزمات وإزالتها حتى ولو اقتضى ذلك تعديل الدستور.

وقال مستشار القائمة العراقية في بيان صدر امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "دعوات الإصلاح إذا ما انطلقت من وجهة نظر طرف واحد من دون أن تمس مطالب الشعب وتتبناها ستكون أشبه بصفقات ومحاولات مؤقتة للخروج من الأزمة"، مبيناً أنها "لن تكون أكثر من مضيعة للوقت ولن تغير شيئاً في طريق تطوير بناء الدولة".

وأضاف عاشور أن "أبرز خطوات الاصلاح هو تشخيص الأسباب التي أدت إلى الأزمة ومعالجتها، حتى لو اقتضى تعديل الدستور وإصلاح النظام القضائي ومحاسبة المفسدين مهما كانوا قريبين من السلطة، فضلاً عن إعادة بناء استراتيجية أمنية وخطة لتطوير الخدمات وضمان شراكة الكتل السياسية والشعب في بناء البلاد"، معتبراً أن "أساس الأزمة الحالية هو رفض الشراكة والتفرد بالقرار".

ورأى عاشور أن "الاجتماعات الطويلة في ظل الأزمات لن تشكل محطات إصلاح حقيقية بل محاولات للتملص من الأزمة، أي تعقيدها من جانب مقابل تخفيف ضغطها على طرف معين". وذكر عاشور أن "وضع العراق بعد عشر سنوات من التغيير لا يزال متعثراً وضبابياً، لذلك من دون تشخيص المرض وإزالته لن يكون للإصلاح أي معنى سوى الهروب من الأزمة وترحيلها"، محذراً من أنها "قد تنفجر بقوة أكبر حينها".

# رئاسة البرلمان: على رئيس الوزراء احترام الدستور وحضور الاستجواب

**انتقدت رئاسة مجلس النواب، امس الأربعاء، تصريحات رئيس الحكومة نوري المالكي التي اكد فيها أنه لن يكون هناك استجواب أو سحب ثقة عنه قبل تصحيح عمل البرلمان، وشددت على ضرورة حضوره الاستجواب عملا بما يمليه الدستور، مؤكدة أن البرلمان هو السلطة الأعلى في البلاد وقد نجح في تمرير مئات مشاريع القوانين خلال النصف الأول من دورته.**

□ بغداد/المدى

وقالت هيئة رئاسة البرلمان في بيان صدر، امس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إنها "اطلعت على ما جاء في المؤتمر الصحفي لرئيس مجلس الوزراء نوري المالكي، الثلاثاء الماضي، والذي قال فيه "أنه لا استجواب ولا سحب ثقة إلا حينما نصحح وضع المؤسسة التشريعية التي فيها نواب عليهم قضايا تتعلق بالإرهاب والتزوير"، مؤكدة أن "البرلمان اكتسب شرعيته من الشعب فيما اكتسبت السلطات الأخرى شرعيتها من المجلس".

وأضافت هيئة رئاسة المجلس أن "مبدأ الفصل بين السلطات هو من المبادئ الأساسية لنظام الحكم وأن للمجلس اختصاصات تشريعية ورقابية منها منح الثقة للسطلة التنفيذية وفق الآليات الدستورية والموافقة على التعيينات الأساسية في السلطتين التنفيذية والقضائية والتي تشكّل الأساس للبناء السليم للدولة العراقية، وما يقتضيه دوره الرقابي لتنفيذ الآلية اللازمة للمساءلة والمحاسبة وكل ما يترتب على ذلك من نتائج". وأكدت هيئة الرئاسة على ضرورة "احترام الدستور من خلال وجوب حضور الجميع في مجلس النواب للمساءلة أو الاستجواب عند طلب المجلس ذلك، وعدم المساس بالركيزة الأساسية للبناء الديمقراطي"، مشيرة إلى انه "لا وصاية على الشعب العراقي ولا على مجلس النواب وممثليه الشرعيين أو سلب إرادتهم". وشددت هيئة الرئاسة خلال البيان أن "مجلس النواب أعلى سلطة في البلاد وقد نجح في تشريع الكثير من القوانين المهمة التي لها علاقة بالحياة العامة للشعب العراقي، وإرساء مبادئ الديمقراطية في مقدمتها القوانين ما يخص الوزارات عدا تلك التي لم ترسلها الحكومة لحدّ الآن لتنظيم عمل الوزارات الأخرى".

وتابعت هيئة رئاسة البرلمان أن "البرلمان تمكن من تشريع نحو مائة قانون خلال السنتين التشريعيتين من الدورة الثانية الحالية ومنها قوانين ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة وهيئة المساءلة والعدالة وصندوق الإسكان والمنحة الشهرية لمرضى العوز المناعي، إضافة إلى تشريع قوانين المفوضيات والهيئات المستقلة وقوانين الانتخابات التي مهّدت لإجراء انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقاليم بكل دوراتها وقوانين الموازنات العامة للسنوات السابقة والحالية ومراقبة تنفيذها".

وأشارت هيئة رئاسة البرلمان إلى أن مجلس النواب كان له دور فاعل في تحقيق العدالة الانتقالية وإلغاء العشرات من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل التي أثقلت كاهل المواطن والحكومة، وتشريع القوانين التي لها علاقة بالنهوض بالجانب الاقتصادي والمعيشي للمواطنين والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وما تمخّض عنها من جلاء قوات الاحتلال وعودة السيادة الكاملة للبلد، كما شرع قوانين الخدمة الجامعية والإجازات الدراسية والمتضرّرين من جراء العمليات الإرهابية على الرغم من الأزمة السياسية التي تعصف بالبلد وتدهور الوضع الأمني وتأخير تشكيل الحكومة". وكشفت هيئة رئاسة البرلمان أن "مجلس النواب يستعد حالياً للتصويت على أكثر من ١٥٠ قانوناً"، مؤكدة في الوقت ذاته أن "المجلس مصمم على المضي قدماً في ممارسة دوره التشريعي والرقابي حفاظاً على الأمانة التي حمَّله إياها الشعب العراقي". وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أكد خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، يوم الأحد (٢٤ حزيران ٢٠١٢)، أنه لن يكون أي استجواب له أو سحب ثقة منه قبل أن يتم "تصحيح وضع البرلمان"، كما اتهم الأخير بأنه يغض الطرف عن برلمانيين متهمين بـ"الإرهاب والتزوير"، مشددا على أنه لم يبقَ هناك أي حل للأطراف المعارضة سوى القبول بالحوار والدستور والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

ولاقت تصريحات المالكي ردود فعل متباينة حيث ابدى التحالف الكردستاني، أول من أمس الاثنين،(٢٥ حزيران الحالي) استغرابه من حديث رئيس الحكومة نوري المالكي الأخير والذي رفض فيه أي استجواب أو سحب ثقة منه قبل أن يتم تصحيح وضع البرلمان، مؤكدا أنه يتحدى بهذا الحديث الدستور والدولة والديمقراطية، فيما اعتبر الأمر محاولة منه للضغط على رئيس البرلمان أسامة النجيفي. فيما انتقدت القائمة العراقية، الثلاثاء،(٢٦ حزيران الحالي) التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة نوري المالكي بشأن تصحيح وضع البرلمان، واعتبرت أن تجاهله لمطلب الاستجواب "استمرار لمنهج التفرد" بالسلطة، محذرة من أن مضي المالكي بهذا النهج سيعرض البلد إلى الخطر.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح